حـــزم

أما قبل أن يتكلم وزير الداخلية فى مجلس النواب عن موقف الحكومة من المبشرين ، فقد كانت صحيفة الوزارة مستخذية ، شديدة الارتباك ، تعتذر عن الوزارة وتلح فى الاعتذار ، وتلقى تبعة التبشير وما يسلك إليه المبشرون من طرق الإكراه والعبث على هذا الشعب البائس لأنه يرسل أبناءه وبناته إلى هذه المدارس والملاجىء ، ولأنه لا ينشىء المدارس والملاجىء الإسلامية التى تعلم الفقراء وتؤوى البائسين وتصرف أولئك وهؤلاء عن هذه المعاهد التى يملؤها الخطر على الدين والأخلاق .

ولم تكن صحيفة الوزارة تتحرج من أن تنال من خصوم الوزارة فى دينهم وأخلاقهم وكرامتهم معتمدة فى ذلك على أكاذيب الكاذبين من شيوخ الأزهر ، واختلافات المختلفين من غير شيوخ الأزهر ، زاعمة أننا آخر من ينبغى أن نتحدث عن المبشرين أو يذود عن الدين ، لأن واحدا أو غير واحد من المأجورين والموتورين ، والذين لا يشفقون من أن يبيعوا ضمائرهم بمنصب أو مقدار من المال قليل أو كثير لفق طائفة من الأكاذيب واصطنع طائفة من الأضاليل وأعانته الحكومة الإسلامية الصالحة القائمة التى يقطر منها الايمان ويتصبب منها الورع كلما قالت أو تحركت أو عملت ، فأخذ يذيع أكاذيبه وأضاليله بأعين الحكومة التى تدفع عن الدين ، وتذود عن الأخلاق ، ولا تؤثر إلا الحق والصدق فيما تعمل وما تقول ، ولكننا لم ننتظر رأى حامى الإسلامى وراعيه ، ووزير التقاليد ومن يعمل لهما من هؤلاء الذين يتخذون دين الله تجارة ويسلكونه طريقا إلى هذا النعيم الزائل فى هذه الحياة الزائلة . لم ينتظر رأى هؤلاء السادة الأخيار الأبرار الأطهار لندفع عن الحق ونذود عن الدين ، ونبلى عن هذا والدفاع عن ذاك ، بلاء نود لو قام ببعضه شيخ الأزهر ومن إليه من أصحابه الطاهرين الطيبين ، والله يعلم ما نذكر ذلك تمدحا به، ولا فخرا فما قصدنا قط فيما عملنا إلى تمدح أو فخر ، وما قصدنا قط فيما عملنا إلى دفاع عن أنفسنا أو انتقام لها ، ولو قد شئنا بعض ذلك لكان لنا من علماء

---

٢٧ كوكب الشرق فى ١٦ - ٦ - ١٩٣٣ .

الدين الذين يكذبون على الدين ولكان لنا مع المتجرين بالورع موقف أو مواقف يشفقون منها كل الإشفاق ويفرون منها كل الفرار ، ويودون ولو بجدع الأنوف وصلم الآذان لو رد عنهم شرها ، وصرف عنهم نكرها ، فالله يعلم ماذا صنعوا بهذه الضمائر ولكن إلى حساب الله ورأى الناس .

فلندع سخف هذه الصحيفة والذين يمدونها بالأكاذيب والأضاليل فيما يمسنا ، ولنقف عند أحاديثها عن الوزارة وسيرتها مع المبشرين فأما قبل أن يلبس وزير الداخلية ثوب الحزم هذا الذى لبسه فى مجلس النواب أول أمس ، فقد كانت صحيفة الوزارة رائعة زائغة ، تدفع عن الوزارة بالراح وتلتمس لها المعاذير ، وتتهم خصومها بالإغراق والإسراف وبالتجنى والتمنى . وأما بعد أن استأسد وزير الداخلية وأعلن بملء فمه فى مجلس النواب أنه نفى مبشرة من الأرض وأنه سيستنقذ فتيات المسلمين من مدرسة بورسعيد ، وأن الوزارة أعدت مقدارا من المال لإنشاء المدارس والملاجىء للفقراء والبائسين ، فقد رد الروح إلى صحيفته وانبعث فيها النشاط واضطربت فيها الحياة وانطلق لسانها بالحمد والثناء ، وبالفخر والكبرياء فأخذت تصف حزم الوزارة وحسن بلائها فى الدفاع عن الدين وكيف لا ؟ ألم تجرؤ الوزارة فتنفى أجنبية من أرض مصر ؟ وكيف لا ؟ ألم تكرم الوزارة فتؤوى الفقراء والبائسين ؟ وكيف لا ؟ ألم تغرق الوزارة فى الكرم فترصد الأموال لإنشاء الملاجىء والمدارس تؤوى إليها الفقراء والبائسين ؟

ولكن صحيفة الوزارة فيما يظهر محتاجة إلى أن يعلم الناس حقيقة هذا الأمر ليتبينوا أن الوزارة أقل ماتكون استحقاقا للثناء على ما أتت وما وعدت لأنها لم تأت شيئا ولم تعد بشيء ، ولو قد تركت إلى نفسها لظلت جامدة ، وصامتة ساكنة ، لا تعمل ولا تقول .

لقد وفق المسلمون من أهل بورسعيد حين لم يحفلوا بالوزارة ، ولم يلجأوا إليها بعد أن استعداها الناس واستغاثوها فلم يجدوا عندها غناء ولا بلاء . وفق المسلمون فى بورسعيد حين أعرضوا عن الوزارة هذه المرة وفزعوا إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك يستعدونه ويلوذون به ويطلبون إليه أن يأمر حكومته لترد عنهم هذا البلاء ، وتصرف عنهم هذه المحنة .

هنالك وجد المسلمون فى بورسعيد من جلالة الملك سميعا لهم عطوفا عليهم رفيقا بهم ، حريصا على أن يدفع عنهم هذا المكروه . نعم ، ووفقنا نحن حين أعرضنا عن الوزارة فلم نطلب إليها شيئا ولم نستعن بها على شيء ، وإنما رجونا أن يتفضل صاحب

الجلالة فيأمرها لتطيع ، وينفخ فيها من روحه القومى لتجد شيئا من الشجاعة تستعين به على النهوض بواجبها بعد أن قامت الأدلة القاطعة على أنها حين تترك لنفسها لا تصنع شيئا .

جلالة الملك إذن هو الذى تفضل فأمر الوزارة أن ترصد من أموال المسلمين ما تحمى به فقراء المسلمين من عبث المبشرين . ونحن واثقون كل الثقة بأن الوزارة لو أجرت أمر صاحب الجلالة كما أراد وكما صدر إليها لكان حزمها أشد ، وسعيها أدنى جداً إلى التوفيق .

ولكنها أنفذت أمر جلالة الملك كما استطاعت وكما وسعتها الشجاعة فجاء سعيها منقوصا وعملها بعيدا عن التوفيق . نعم لو أنفذت الوزارة أمر جلالة الملك على وجهه لما اكتفت بنفى مبشرة من أرض مصر ، بل لعطلت هذه المدرسة تعطيلا ، ولقطعت على المبشرين كل سبيل للعبث بدين الأطفال فى بورسعيد . وآية ذلك أن « الشعب » نفسها تذكر أمر جلالة الملك للوزارة ، وعطف جلالة الملك على الشعب ، وذود جلالة الملك عن الدين ، وهى تذكر ذلك لا مستنتجة ولا مستنبطة ولا متخيلة ، وإنما تذكره مستيقنة رواية قد تحدث بها اليها مصدر يثق بما يقول . وآية ذلك أيضا أن « الشعب » تنبئنا بأن الوزارة كانت تريد أن ترصد مبلغا كبيرا من المال فلم يرض جلالة الملك عن هذا المبلغ بل تفضل فأمر الوزارة أن ترفعه حتى بلغت به سبعين الفا ، والله يعلم أى مقدار كانت الوزارة تريد أن ترصده لهذا العمل ، وأكبر الظن أنه كان كبيرا عند صحيفة الشعب ، يسيرا فى حقيقة الأمر ، وقد كنا أمس نخشى أن يكون وعد الوزارة بإرصاد هذا المبلغ من المال كلاما من الكلام وأمنية من الأمانى . فأما وقد ظهر أن صاحب الجلالة هو الذى أنطق الوزارة بهذا الوعد ، وهو الذى رفع هذا المقدار إلى حيث هو فنحن مطمئنون إلى أن البر بهذا الوعد لن يتأخر وإلى أن انتظار الوفاء لن يطول ، لأننا نعلم حق العلم أن جلالة الملك لن يترك سبيلا إلى المطل والإخلاف . فالشكر إذن خالص لجلالة الملك لا على الوزارة ، والشعب يعرف كيف يلقى عطف جلالة الملك بحبه الخالص وولائه الصادق ، وإخلاصه المتين .

أما الوزارة فإنها تشفق مما طلبنا إليها من العلاج الصحيح لمسألة التبشير ومن الدفاع الصحيح عن الدين والقومية والأخلاق : تشفق من المراقبة الدقيقة التى نلح فى أن تفرضها الدولة على المدارس الحرة سواء منها المصرية والأجنبية . تشفق من هذا لأنها تشفق من الامتيازات ولأنها تخاف إن سعت فى فرض المراقبة على المدارس الأجنبية أن

يتنكر لها الأجانب ، ويزوروا عليها وهى على رضا الأجانب حريصة وإلى عطف الأجانب محتاجة ، وفى حب الأجانب راغبة تشفق من هذا ، ولولا إشفاقها لما نام القانون بعد أن هيىء وأذيع واستفتى فيه الناس ، تشفق وتصور صحيفتها هذا الإشفاق تصويرا مخزيا لا يلائم كرامة ولا عزة ، ولا يلائم وزارة الاستقلال هذه التى أفحم رئيسها رئيس الوزراء الانجليزى برده التاريخى المشهور والمعروف الذى لا يشك أحد فى أنه هيىء على غير علم من الانجليز ، وكتب على غير موافقه من المندوب السامى وأرسل على غير رضا من وزارة الخارجية البريطانية والذى لا يشك أحد فيه أن المستر ماكدونالد لم يكد يقرؤه حتى أخذه الدوار مواستيقن بأن الوزارة المصرية تعرف كيف ترد الدول الكبرى إلى مواقفها المتواضعة ، وكيف تصد المعتدين حين يتعرضوا لأمورها الخاصة فتضطرهم إلى التسليم والاعتذار .

نعم إن هذا الإشفاق من فرض المراقبة على المدارس الحرة تصوره صحيفة الوزارة تصويرا لا يشرف الوزارة فهى تزعم أننا إنما نطلب هذه المراقبة تعجيزا للوزارة وتحديا لها وتكليفا لها مالا تطيق ، نستغفر الله ، ومتى جاز لأحد أن يعتقد أن هذه الوزارة الكريمة الحرة ، أن هذه الوزارة العزيزة المستقلة ، أن هذه الوزارة التى أفحمت مكدونالد(١)

---

(١) جاء فى التصريح الذى فاه به المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية فى لندن ، ونشر مفصلا فى أهرام (١٨-٧-١٩٣٠) مانصه :

« إن الحكومة البريطانية أرسلت تعليمات إلى السير برسى لورين المندوب السامى فى ذلك الوقت تطلب منه فيها أن يبلغ صدق باشا رئيس الوزراء أنها تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر . وإن السير برسى كلف أيضا بإبلاغ النحاس باشا أنه يجب حل مشاكل مصر الداخلية بدون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر ، وأنها تعده مسئولا مع الحكومة إذا تعرضت تلك المصالح والأرواح للخطر .

وقد أبلغ فخامة المندوب السامى فى هذا التصريح لحضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء . وقد دعى دولته وسعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا لتناول الغداء فى دار المندوب السامى » حيث اتفقوا على صيغة للرد على هذا التبليغ ومما جاء فيه :

« ترى الحكومة المصرية – ولم يكن يسعها إلا أن ترى – فى التبليغ الذى تفضلتم بإرسالة إلى أن الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أخيرا لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية مقتضيات الحياد الدقيق » .

« فإن ذلك التبليغ فى الحين الذى يشير إلى تصريح ٢٨ فبراير ويراه مانعا من كل تدخل فى مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية ، يعقب بأن الحكومة البريطانية لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور . وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها فى تنفيذ ذلك الغرض ، ولكنها لم تفعل وما كان – ومصر دولة مستقلة – أن تفعل ذلك . فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤول هنا إلا على أنه

تعجز عن أن تراقب التعليم فى أرض مصر . من الذى يقدر أن هذه الوزارة التى لا تحفل إلا بمصر ، ولا تحرص إلا على مصر ، ولا تشفق إلا على مصر ، تعجز عن أن تقول

تدخل بمعنى معين . وفى تلك الشئون الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق فى التصرف فيها » .

« أما الحوادث التى جرت فى الاسكندرية والتى يؤسف لها فلا شك أن ما روى عنها على عجل لم يسمح بتصويرها على صورتها الحقيقية ، وقد بينتم طبعا أن السلطات المحلية تغلبت عليها بسرعة ، وأنه بعد فورة قصيرة لم تلبث السكينة أن تنشر ظلالها . والآن وقد أصبح الذين أثاروا هذا الهياج المصطنع ، خدمة لدعاة الفتنة رهن يد العدالة فلا خوف على مصير الأمن فى الاسكندرية »

« والآن وقد استقر النظام لا إخال سعادتكم إلا تتبينون أن وجود البوارج البريطانية فى المياه المصرية لم يعدله وجه من حيث غرض المحافظة الذى قصد من إرسالها » .

« ولم يبق إلا أن أرجو سعادتكم ان تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير إلى مسئولية غيرها ، فإنها وإن كانت لم يملها طبعا إلا الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم ، قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة بالأمر ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية وهى وحدها التى تسأل عن حالة البلاد وتخاطب فى هذا الشأن فيجر ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها إعادة النظام » .

قالت الأهرام : « ولا ندرى هل بلغت حكومة انجلترا أن هناك نية فى تغيير قانون الانتخاب حتى ترسل إلى المندوب السامى مثل هذا القول . وأهم من هذا أن يثبت المستر ماكدونالد فى تصريحه بالاتفاق مع المستر بلدوين رئيس حزب المحافظين ومع حزب الأحرار على النحو الذى بسطناه أن تصريح ٢٨ فبراير لا يمنع انجلترا من التدخل الفعلى فى مسألة داخلية من هذا القبيل أى تغيير قانون الانتخاب .

حقا إن هذا الحق الذى تعطيه انجلترا لنفسها بهذا القول لهو حق جديد لم نسمع به من قبل . وكل ما نعرفه من تصريح ٢٨ فبراير عن مسألة الدستور وقانون الانتخاب أن الكلمة فيه لمصر . وهذا القانون – أى قانون الانتخاب قد غير مرتين ، ولا نعرف للسياسة الانجليزية تدخلا رسميا فيه . فمن أين جاء اليوم حق التدخل لانجلترا بحكم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

ومن رعى غنما فى أرض مسبعة ونام عنها تولى رعيها الأسد .

هذا هو الفصل الأول من تصريح مكدونالد ، وبالأحرى هذا هو الفصل الأول من سياسة انجلترا القومية باتفاق أحزابها الثلاثة .

وقالت الأهرام « إن النحاس باشا ليس حاكما وإذا كانت عليه مسئولية فهذه المسئولية هى أمام حكومته . فكيف يصبح مسئولا أمام الحكومة الانجليزية ؟

إن المسئوليات تتطلب المؤاخذه عن العمل أو العقاب ، فهل إذا قام فى ذهن الحكومة الانجليزية غدا أن دولة النحاس باشا هو المسئول عن تعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر ، تتولى هى بنفسها دون الحكومة المصرية مؤاخذته؟ إن هذا الأمر غريب فى بابه .

للأجانب ان مصر بلد مستقل وهو لا يسمح بأن يلقى إلى أبنائه من العلم إلا ما يلائم حاجتهم ومنفعتهم وكرامتهم ، من الذى يقدر أن هذه الوزارة تعجز عن أن تستمتع بأبسط حقوق السيادة ، بل تعجز عن السعى لتستمتع بأبسط حقوق السيادة .

يذكرون الامتيازات ، زعموا أن فى مصر نظاما يقضى بأن تطلب الحكومة إلى جمعية المحكمة المختلطة الموافقة على بعض القوانين التى تريد مصر أن تنفذها فى الأجانب وزعموا أن مصر قد طلبت ومازالت توافق على كثير من هذه القوانين . فلماذا لم تطلب الوزارة إلى هذه الجمعية أن توافق على هذا القانون ، كما أشير عليها حين كانت تجد فى إصداره ، هل تستطيع الوزارة أن تبين للناس موقفها الغريب هذا . لقد اندفعت فى العناية بهذا القانون حتى خيل إلى الناس أنه قد يصدر فى غيبة البرلمان ، ثم اندفعت فى إهمال هذا القانون حتى اعتقد الناس أنه مات قبل أن يشهد الحياة . أين هذا الشيطان الذى خنق هذا القانون قبل أن يشهد النور ؟ أأجنبى هو أم مصرى ؟ وفيم كانت هذه العناية المسرفة ؟ تفسير ذلك يسير كانت الوزارة تريد أن تتخذ هذا القانون أداة سياسة للتأثير فى المدارس الحرة المصرية بعد أن تبين لها أن سياسة الإعانة وبذلها عن جود ، أو منعها أو التقتير فيها لا تكفى لنشر الدعوة .

لتسمح لنا الوزارة وصحيفتها فى أن نقول غير مترددين إن الحكومة فى حاجة إلى شىء من الشجاعة لتوقظ هذا القانون من نومه أو لتبعثه من موته ولتسعى لدى الدول الأجنبية فى تنفيذه على المدارس الحرة كلها . نعم ولو تركت الوزارة إلى نفسها لما التفتت إلى هذا القانون ولا فكرت فيه . ومع ذلك فإنه وحده الخليق بحماية الأخلاق المصرية من عبث المفسدين ، وهو وحده الخليق بحماية الإسلام من عدوان المبشرين .

أفيؤذن لنا فى أن ندع الوزارة بعد أن يئسنا منها فى الضرب على يد المبشرين ، وفى أن نفزع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك مرة أخرى ، ونطلب إلى جلالته أن يتفضل فيأمر وزارته بأن تخرج هذا القانون وتجد فى إنفاذه على المصريين والأجانب ؟ أفيؤذن لنا فى أن نرفع إلى جلالة الملك أن الأخلاق المصرية فى حاجة إلى الحماية ، وأن القومية المصرية فى حاجة إلى الرعاية ، وأن الدين الرسمى للدولة فى حاجة إلى الصيانة ، وأن سبيل هذا كله إنما هو مراقبة الدولة فى دقة وأمانة ونزاهة للتعليم الحر سواء منه المصرى أم الأجنبى ؟ أفيؤذن لنا فى أن ننتظر أن يتفضل جلالة الملك فيشمل برعايته السامية هذه الناحية من حياة المصريين ؟